مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 322، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 **الوثيقة: GB.322/POL/1**

قسم وضع السياسات
جزء العمالة والحماية الاجتماعية

POL

التاريخ: ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

مجال الأهمية البالغة: تعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة أهم عناصر استراتيجية مجال الأهمية البالغة بشأن "تعزيز وظائف أكثر وأفضل للنمو الشامل"، وتتضمن معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذها. والهدف من مجال الأهمية البالغة هذا، هو دعم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في الجهود التي تبذلها لتصميم وتنفيذ سياسات تساعد على استحداث وظائف أكثر وأفضل ومعالجة أوجه انعدام المساواة. ولتحقيق هذا الهدف، وُضعت استراتيجية متكاملة تشمل البحوث عن "الاجراءات الناجعة" واستحداث أدوات سياسية وتقديم الإرشاد السياسي وبناء القدرات.

ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يقدم الإرشاد بشأن الاستراتيجية وتنفيذها (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣١).

الهدف الاستراتيجي المعني: استحداث المزيد من الفرص لصالح النساء والرجال بهدف ضمان دخل وعمالة لائقين.

الانعكاسات السياسية: من شأن إرشاد مجلس الإدارة أن ينير تنفيذ استراتيجية المكتب المتعلقة بمجال الأهمية البالغة بشأن "تعزيز وظائف أكثر وأفضل للنمو الشامل".

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: إدماج ما يقدمه مجلس الإدارة من إرشاد بشأن الاستراتيجية وخطة العمل.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة سياسة العمالة وإدارة البحوث.

الوثائق ذات الصلة: القرار والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن العمالة؛ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ الوثيقة GB.322/PFA/1؛ الوثيقة GB.322/INS/4/1.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً- سياق وهدف مجال الأهمية البالغة بشأن "تعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل"

١. تفيد الدلائل حديثة العهد بأن الانتعاش من الأزمة العالمية هش ومتفاوت على حد سواء[١]. وعلى الصعيد العالمي، هناك حوالي ٢٠٠ مليون شخص من العاطلين عن العمل وما يقرب من ٤٠ في المائة منهم هم من الشابات والشبان. ولقد تزايدت البطالة طويلة الأجل والعمالة المؤقتة والجزئية غير الطوعية وانعدام الأمن الوظيفي. وبات الانتقال من المدرسة إلى العمل يستغرق وقتاً أطول وأصبح غير مأمون أكثر فأكثر وبات الكثير من الشباب منقطعين عن سوق العمل. وعلى الرغم من أن تقدماً يُعتد به قد أحرز للحد من فقر العاملين المدقع، فإن ثلث عمال العالم لا يزالون فقراء وغالبيتهم في الاقتصاد غير المنظم. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين في سوق العمل مستمراً. وغالباً ما يظل النمو في الأجور متخلفاً عن أرباح الانتاجية، وما فتئت فجوة انعدام المساواة في الأجور تتسع في غالبية البلدان التي تتوافر معلومات بشأنها.

٢. وقد خلفت هذه التطورات آثاراً ضارة بالطلب الإجمالي وأدت في الوقت ذاته أيضاً إلى إعاقة بيئة الاستثمار وخلق المنشآت وتوسعها واستحداث الوظائف. ولا بد من استحداث زهاء ٦٠٠ مليون وظيفة جديدة في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات العشر القادمة لاستيعاب العاطلين عن العمل في الوقت الحاضر والوافدين الجدد المتوقعين إلى صفوف القوى العاملة.

٣. وبالإضافة إلى هذه الثغرات في العمالة والدخل، يشهد عالم العمل تحولات عميقة نتيجة أمور عديدة من بينها التغير التكنولوجي السريع وأنماط العولمة الجديدة والتحولات السكانية والتحولات الاقتصادية المؤاتية للبيئة والانخفاض السريع في الموارد الطبيعية واختلال توزيع المكاسب المستمدة من النمو الاقتصادي وتزايد انعدام تناسب المهارات.

٤. وتبرز هذه التطورات جدوى مجال الأهمية البالغة بشأن "تعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل" (يسمى لاحقاً مجال الأهمية البالغة رقم ١). ويهدف مجال الأهمية البالغة رقم ١ على وجه أكثر تحديداً إلى دعم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية فيما تبذله من جهود لتصميم وتنفيذ استراتيجيات تستجيب للتحديات المذكورة آنفاً.

٥. ويُسهم مجال الأهمية البالغة رقم ١ في وفاء منظمة العمل الدولية بولايتها المتمثلة بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية، وهو مجال سياسي ذو أولوية عُليا بالنسبة إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في جميع الأقاليم كما أنه حاسم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي. وقد أعيد تأكيد هذا الهدف في الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٣) في المناقشة المتكررة عن العمالة وفي استنتاجات المؤتمر بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن العمالة[٢].

٦. ومن بين مجالات الأهمية البالغة الثمانية التي أطلقت كجزء من مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يشمل مجال الأهمية البالغة رقم ١ أوسع طائفة من القضايا[٣]. وعليه، تستند الاستراتيجية المقترحة إلى العمل الجاري والمعارف المتاحة في الوقت الذي تحدد فيه الثغرات الأساسية في المعارف وتقدم نهجاً منتظماً لمعالجة هذه الثغرات من خلال مزيج من البحوث والإرشاد السياسي وبناء القدرات والتعاون التقني فضلاً عن نشر المعارف. ويتشارك في الاضطلاع بمجال الأهمية البالغة هذا، إدارة سياسة العمالة وإدارة البحوث، ويقوم بتنفيذه فريق عامل على مستوى منظمة العمل الدولية يضم المكاتب الميدانية.

٧. وتقدم هذه الوثيقة رؤية واستراتيجية من أجل التنفيذ وتقدم المعلومات عن التقدم المحرز[٤].

[١] انظر:
ILO: *Global Employment Trends 2014*; *World of Work Report 2014: Developing with jobs*; *Global Wage Report 2012/13: Wages and Equitable Growth*.

[٢] مكتب العمل الدولي: *محضر الأعمال المؤقت رقم ١٢* (Rev.)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

[٣] مكتب العمل الدولي: *برنامج وميزانية المدير العام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥*، التقرير الثاني (تكملة)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣؛ الوثيقة GB.317/PFA/1.

[٤] التقدم المحرز حتى ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

ثانياً- محور التركيز ومجالات التدخل الاستراتيجية في مجال الأهمية البالغة رقم ١

٨. يفيد النشاط الذي تقوم به منظمة العمل الدولية بأن تحقيق وظائف أكثر وأفضل وضمان توزيع ملائم للأرباح المستمدة من النمو الاقتصادي يتوقف على نحو حاسم على الاتساق بين السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل فضلاً عن مدى شمولية أسواق العمل[٥]. ويتمثل أحد العوامل الكامنة وراء التباطؤ الاقتصادي الحالي وظروف العمل السيئة في تزايد الانفصام بين برامج الاقتصاد الكلي وبرامج العمالة والانصاف.

٩. وعليه، يتمثل هدف مجال الأهمية البالغة رقم ١ في توسيع نطاق المعارف والبينات والتجارب بشأن تحسين هذه الروابط عن طريق التركيز على مجالات سياسية أربعة هي: (١) أطر الاقتصاد الكلي؛ (٢) السياسات القطاعية والتغير الهيكلي؛ (٣) مؤسسات سوق العمل؛ (٤) على المستوى القطري، اتساق وفعالية مزيج من السياسات تشمل السياسات الثلاث المذكورة آنفاً وتراعي الاحتياجات والظروف المحددة الخاصة بكل بلد.

١٠. وتعتبر البحوث والإرشاد والأدوات السياسية وبناء القدرات والحوار، أهم وسائل العمل المترابطة في مجال الأهمية البالغة رقم ١. والبحوث مطلوبة على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء بغية تحديد الاستراتيجيات الناجعة في ظل مختلف ظروف ومستويات التنمية. وينبغي لهذه البحوث أن تدعم الإرشاد السياسي والتوعية بالاستناد إلى البينات في فرادى البلدان وفي المنتديات السياسية الاقليمية والعالمية كذلك. ومن الأساسي ضمان تحويل المعارف المكتسبة إلى أدوات سياسية عملية لتقوية قدرة الحكومات وأصحاب العمل والعمال على الضلوع في حوار سياسي بشأن تصميم سياسات ترمي إلى استحداث وظائف أكثر وأفضل من أجل نمو شامل، وتنفيذها ورصدها.

١١. وترمي استراتيجية مجال الأهمية البالغة رقم ١، نظراً إلى اتساعها، إلى تشجيع أوجه التداؤب مع جميع مجالات الأهمية البالغة الأخرى من خلال تنفيذ متكامل ومتسق تقوم به مكاتب منظمة العمل الدولية في الميدان وفي المقر. وهذا العمل مشترك بطبيعته مما يستدعي تعاوناً وتنسيقاً متينين في ما بين الإدارات السياسية وإدارة البحوث وإدارة الإحصاءات ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل فضلاً عن الوحدات الميدانية والإدارات التابعة لنائب المدير العام من أجل العمليات الميدانية والشراكات.

المجال رقم ١: أطر الاقتصاد الكلي الشاملة والمؤاتية للعمالة

١٢. لا يمكن تحقيق وظائف أكثر وأفضل من أجل نمو شامل ما لم يكن هناك سياسات اقتصاد كلي داعمة لهذا الهدف وتحافظ في الوقت ذاته على استقرار الاقتصاد الكلي. ويتمحور العمل في هذا المجال حول عمليتي تدخل رئيسيتين هما:

- بناء قاعدة معارف لمنظمة العمل الدولية من أجل تقييم سوق العمل والآثار التوزيعية الناشئة عن سياسات الاقتصاد الكلي.
- تحليل السياسات والتوجيه والارشاد بشأن أطر الاقتصاد الكلي الشاملة والمؤاتية للعمالة مع التركيز بصورة خاصة على بناء قدرات الهيئات المكونة.

[٥] انظر: ILO: *Studies on Growth with Equity* series.

المجال رقم ٢: التغير الهيكلي والسياسات القطاعية لتعزيز وظائف أكثر وأفضل

١٣. توخياً لتوفير الأساس من أجل السياسات الناجعة على المستوى القطاعي ومن أجل التغير الهيكلي عن طريق بحوث ابتكارية واستحداث أدوات سياسية وبناء القدرات، تشمل أهم النتائج المتوقعة من هذا العمل ما يلي:

- قاعدة معارف معززة لمنظمة العمل الدولية بشأن "الإجراءات الناجعة" لجعل التغير الهيكلي (من خلال التجارة والسياسات الصناعية والاستثمار والسياسات المؤاتية للبيئة والمتعلقة بالمهارات والمنشآت) مؤاتياً للوظائف ويشمل الجميع.

- فهم أفضل للديناميات فيما بين القطاعات وداخلها من أجل وظائف أكثر وأفضل عن طريق تحليل معمق لقطاعات بعينها ولأفضل الممارسات فيما يتعلق بالروابط بين العمالة والانتاجية فضلاً عن تحديد الاشتراطات من المهارات لتعزيز التغير الهيكلي.

- أدوات بشأن تقييم تأثير الاستراتيجيات القطاعية على العمالة، لا سيما في البنية التحتية، وبينات جديدة عن آثار التكنولوجيات القائمة على اليد العاملة على البيئة.

المجال رقم ٣: مؤسسات سوق العمل لتعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل

١٤. إن بعض أنواع إصلاحات سوق العمل آخذة في إحداث تغيير جوهري في الأساس القانوني والتعاقدي لمؤسسات ولوائح سوق العمل القائمة. ولفهم هذه التغيرات على نحو أفضل والتجاوب معها، تشمل الأنشطة في هذا المجال ما يلي:

- تقييم فعالية مؤسسات سوق العمل والمفاوضة الجماعية والسياسة الاجتماعية القائمة من خلال منهجيات نوعية وكمية تشمل تحليلاً فيما بين البلدان وأدلة تجريبية ودراسات حالة وطنية بشأن بلدان مختارة.

- تحديد رزم سياسية في مختلف السياقات القطرية وعلى مختلف مستويات التنمية، تجمع بين مؤسسات سوق العمل ولوائح سوق العمل والحماية الاجتماعية بأساليب تدعم هدف توفير وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل وتعزز قدرات الهيئات المكونة في هذا الصدد.

المجال رقم ٤: محور التركيز القطري: مزيج سياسي متكامل من أجل وظائف أكثر وأفضل

١٥. إن ما يحقق نجاحاً على المستوى القطري هو حصيلة مزيج من السياسات يشمل تدخلات على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى القطاعي وعلى مستوى سياسة سوق العمل، لا بد من دمجها في رزم متسقة. والهدف من هذا المجال الذي سيطبق في ستة بلدان (المغرب ورواندا وزامبيا وكمبوديا ونيبال وباراغواي) خلال فترة السنتين، هو تقييم المزيج السياسي الناجح في كل بلد بالاستناد إلى مختلف الظروف القائمة. أما المعارف المستمدة من المجالات السياسية الثلاثة المذكورة آنفاً فستطبق على نحو منتظم بالاستناد إلى عدد من منهجيات التشخيص ورزم السياسات الجديدة والراسخة. وسيتمحور هذا العمل حول الأنشطة التالية:

- بحوث وخدمات استشارية خاصة بكل بلد وتقاسم المعارف عن أفضل الممارسات بشأن الرزم السياسية ووضع تشخيص متكامل لسوق العمل بالتعاون مع الهيئات المكونة وسائر الشركاء المعنيين.

- تصديق البحوث والأدوات والرزم السياسية على المستويين الوطني والإقليمي.

- بناء القدرات وتوفير الأدوات وموارد المعلومات لتعزيز وتقوية حوار سياسي مستنير ودعم البلدان في تنفيذ السياسات.

ثالثاً- استراتيجية التنفيذ والتقدم المحرز والدروس المستخلصة

١٦. وضعت استراتيجية ومحور تركيز مجال الأهمية البالغة رقم ١ بموجب عملية تشاور داخل المكتب منذ أواسط عام ٢٠١٣. وقد استهلت هذه العملية في منتدى للتخطيط وتقاسم المعارف عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وجمع حوالي ٥٠ خبيراً من جميع الإدارات ومن سبعة مكاتب ميدانية، قاموا معاً بتحديد المجالات الاستراتيجية للتركيز والنتائج وخلصوا إلى وضع خطة عمل.

١٧. والتنفيذ جارٍ على قدم وساق، وقد باتت موارد الجزء الأول من إنفاق الحساب التكميلي من الميزانية العادية على مجال الأهمية البالغة رقم ١ (ما مجموعه ٣ ٣٠٧ ٨٣٣ دولار أمريكي) مخصصة (٧٤ في المائة إلى البلدان والأقاليم و٢٦ في المائة إلى المقر) مع التركيز على البلدان التي تتلقى قدراً أقل من الموارد من خارج ميزانية منظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى الإدارتين اللتين تقودان التنفيذ، تتضافر جهود خمس إدارات سياسية فضلاً عن مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل و١٥ مكتباً قطرياً وجميع المكاتب الإقليمية معاً في عملية التنفيذ.

١٨. وستتواصل المشاورات والرصد المشترك طوال مرحلة التنفيذ بواسطة مجتمع الممارسة داخل المكتب بهدف تقييم النتائج واستخلاص العبر من العملية. ورهناً بتخصيص موارد إضافية، ستجرى عملية تقييم نهائية في آخر فترة السنتين. وتجدر الإشارة إلى أن المجالات الموضوعية التي يشملها مجال الأهمية البالغة رقم ١ ومجال الأهمية البالغة رقم ٢ بشأن "الوظائف والمهارات لصالح الشباب"، في مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، واردة تحت النتيجة ١[٦].

رابعاً- التقدم المحرز في المجالات الأربعة المكوّنة لمجال الأهمية البالغة رقم ١

١٩. فيما يتعلق بمجال السياسة رقم ١ بشأن **أطر الاقتصاد الكلي الشاملة والمؤاتية للعمالة**، أجريت سلسلة من التحليلات القطرية الهادفة إلى تعميق البحوث الموجهة نحو السياسة العامة بشأن الصلات بين أطر الاقتصاد الكلي ونتائج العمالة، وعُقدت حلقة عمل بشأن "دور المصارف المركزية في رفع التحديات المتعلقة بالتنمية والعمالة"، نظمت في الفترة ١٧-١٨ تموز/ يوليه ٢٠١٤ في جنيف. وأفضت حلقة العمل إلى تحسين فهم الدور الحاسم الذي يمكن للمصارف المركزية أن تضطلع به في رفع تحديات التنمية والعمالة. وشارك في حلقة العمل أكثر من ٣٠ خبيراً من المنظمة وخارجها في ميادين العمالة والاقتصاد الكلي والتنمية فضلاً عن ممثلين رفيعي المستوى عن المصارف المركزية. وسيجري تطبيق الاستشرافات المستمدة من حلقة العمل هذه على المساعدة التقنية المستقبلية في مجال سياسة العمالة على الصعيد الوطني، التي ستقدمها منظمة العمل الدولية في البلدان النامية. وستساهم النتائج في تطوير بناء القدرات واستحداث أدوات سياسية تعزز تكامل أطر الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة مع سياسات العمالة وتحدد الثغرات البحثية التي يتعين سدها في المستقبل.

٢٠. بالإضافة إلى ذلك، يستكشف التقرير البارز الجديد الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان *لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية*، عمليات التفاعل بين النظم الضريبية وديناميات سوق العمل والتحديات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية الناشئة عن تباطؤ النمو العالمي.

٢١. وفي مجال السياسة رقم ٢ بشأن **التغير الهيكلي والسياسات القطاعية لتعزيز وظائف أكثر وأفضل**، حققت البحوث تقدماً على الصعيدين القطري والعالمي على السواء فيما يخص الانتاجية والتغير الهيكلي المؤاتي للوظائف. وفيما يتعلق بالموضوع الأول، شاركت المكاتب القطرية في البرازيل والصين وإندونيسيا وتركيا والإدارات السياسية المعنية في المقر في إعداد مذكرات مفاهيم لضمان أن تكون جميع دراسات الحالة القطرية ذات هيكلية واحدة. وفي أعقاب ذلك، بدأت الأبحاث بالتركيز على السياسات الرامية إلى دعم الانتاجية للتغير الهيكلي المؤاتي للوظائف على مستوى الشركات.

[٦] الوثيقة GB.322/PFA/1.

٢٢. وعلى المستوى العالمي، طُلب إعداد عدة وثائق تسبر غور قضايا مرتبطة بآثار بيئة الأعمال وظروف العمل على الانتاجية.

٢٣. وجرى و/أو يجري الاضطلاع بعمليات تقييم أثر الاستثمار في القطاعات وفي الهيكل الأساسي وسياسات التجارة على العمالة، فيما يقرب من عشرة بلدان. ويتعزز هذا العمل عن طريق اتفاقات جديدة للتعاون والتعاضد التقني مع الاتحاد الأوروبي ومصرف الاستثمار الأوروبي ومع المصارف الإنمائية، مما يمكن من زيادة عدد البلدان المشاركة.

٢٤. وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وضع المكتب مذكرة تحليلية عن التحديات والفرص المطروحة أمام الاستثمار في الهيكل الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض وموجزاً سياسياً عن التصدي للثغرات في المهارات في الاستثمار في الهيكل الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض. ويرتدي استباق الاحتياجات من المهارات وإدماج تنمية المهارات ضمن مشاريع الهيكل الأساسي والسياسات ذات الصلة، أهمية من حيث إتاحة استكمال مشاريع الاستثمار ومن حيث تحقيق إمكانيات نمو الوظائف التي ينطوي عليها هذا الاستثمار بواسطة تدريب القوى العاملة المحلية على المهارات المطلوبة في قطاعات الهيكل الأساسي والبناء. وقد قدمت المذكرة والموجز السياسي في المناقشة بشأن الاستثمار في الهيكل الأساسي في البلدان منخفضة الدخل، التي أجراها الفريق العامل المعني بالتنمية والتابع لمجموعة العشرين في أيار/ مايو ٢٠١٤ في هوبارت، أستراليا. وفي عام ٢٠١٥، أضيفت أمثلة أخرى إلى هذا الموجز السياسي وستترجم بهدف نشرها واستخدامها في مقترحات مشاريع التعاون التقني.

٢٥. وفيما يتعلق بالبحوث الموجهة نحو السياسة العامة بشأن مسارات النمو التي تقودها الخدمات وآثارها على هدف توفير وظائف أكثر وأفضل، وضعت وثيقة بعنوان *خدمات التصنيع الدينامية في التنمية الاقتصادية*، ونشرت في صحيفة أكاديمية. وعلى غرار ذلك، يجري في الوقت الحاضر تحليل لتداعيات التخصص التجاري العمودي وسيعالج ما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات للنمو الذي تقوده الخدمات.

٢٦. وفي المجال السياسي رقم ٣ بشأن **مؤسسات سوق العمل لتعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل**، استهلت البحوث حول العوامل المحددة لأشكال العمل الجديدة وآثار المبادرات والإصلاحات السياسية الأخيرة على أسواق العمل وأمن الدخل. وركز العمل الأخير على أربع دراسات حالة قطرية (الأرجنتين والصين وغانا وإندونيسيا)، أُعدت من أجلها مذكرات مفاهيم. بالإضافة إلى ذلك، ستشمل طبعة ٢٠١٥ من التقرير آنف الذكر بعنوان *لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية*، تحليلاً لتنوع أنماط الاستخدام والعمل فضلاً عن الانعكاسات السياسية.

٢٧. وفي المجال السياسي رقم ٤ بشأن **محور التركيز القطري: مزيج من السياسات المتكاملة من أجل وظائف أكثر وأفضل**، شاركت المكاتب في الميدان والمقر في وضع خطة عمل مفصلة في هذا الصدد. وينصب التركيز على فهم التفاعلات السياسية ومزيج السياسات الذي يمكن أن يحقق أفضل النتائج في توفير وظائف أكثر وأفضل في البلدان الستة في سياقات وطنية متنوعة ومحددة. وجرى توسيع تشخيصات سوق العمل في هذه البلدان لتشمل مجالات جديدة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية ومؤسسات سوق العمل ولوائح سوق العمل، رهناً باحتياجات وأولويات كل منها. بالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز حوار عريض القاعدة يضم الهيئات المكونة الثلاثية والسلطات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وسترافق مبادرات بناء القدرات هذه العملية المكيفة خصيصاً مع احتياجات الهيئات المكونة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك أنشطة ترمي إلى تشجيع ملكية زمام أمور عملية وضع سياسة عمالة وطنية.

خامساً- الاستنتاج

٢٨. سيشارك ما مجموعه ١٥ بلداً من أقاليم منظمة العمل الدولية الخمسة، في أنشطة مجال الأهمية البالغة رقم ١ ويستفيدون منها (انظر الملحق). ويطمح مجال الأهمية البالغة هذا إلى تحقيق ما يلي: تحسين الدعم المقدم إلى الهيئات المكونة بواسطة أدوات سياسية ابتكارية ومحدثة؛ تعميق البحوث وتقديم المزيد من الأدلة في المجالات المعنية؛ زيادة بناء قدرات الهيئات المكونة؛ تعزيز الحوار. وبفضل الموارد الإضافية، يمكن مد نطاق الدروس المستخلصة لتشمل المزيد من البلدان نظراً إلى ارتفاع الطلب على دعم منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بهدف توفير وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل.

٢٩. فضلاً عن ذلك، سيُسهم مجال الأهمية البالغة هذا في تحقيق فهم أفضل لفعالية السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالعمالة. كما سيساعد الهيئات المكونة على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة بالاستناد إلى "الإجراءات الناجحة" فيما يتعلق بتحسين نتائج سوق العمل وجعل النمو أكثر شمولية. وستكون أدوات التحليل القائم على البينات ومنهجيات تقييم الأثر إلى جانب التحليلات القطرية والعالمية، مفيدة للغاية في تحقيق هذه الأهداف.

٣٠. وكان من شأن المشاورات التي أجريت إعداداً لمجال الأهمية البالغة هذا والدروس المستمدة طوال عملية التنفيذ، أن ساعدت على صياغة استراتيجية النتيجة رقم ١ في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد أعادت استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٤ بشأن البند المتكرر الثاني عن العمالة، التأكيد على نحو واضح على أهمية مجال الأهمية البالغة هذا وقدمت الإرشاد بشأن العمل المقبل في هذا المجال[٧].

مشروع قرار

٣١. ***يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته عند تنفيذ الاستراتيجية من أجل مجال الأهمية البالغة بشأن "تعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل".***

[٧] مكتب العمل الدولي: القرار والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن العمالة، مرجع سابق؛ الوثيقة GB.322/INS/4/1.

الملحق

الأنشطة الخاصة بكل بلد في إطار مجال الأهمية البالغة رقم ١

المجالات	النتيجة	البلد/ الإقليم
١. أطر الاقتصاد الكلي الشاملة والمؤاتية للعمالة	١-١-٢. دراسة حالة في أربعة بلدان بشأن أثر استراتيجيات الاقتصاد الكلي المؤاتية للوظائف على مستوى العمالة ونوعيتها.	الجزائر، كولومبيا، غانا، تركيا
	١-٢-١. تحليل مشترك بين البلدان ودراسات قطرية وحوار وبناء القدرات بشأن عناصر إطار الاقتصاد الكلي المؤاتي للعمالة.	إندونيسيا، رواندا، تركيا
	١-٢-٢. تحليل قطري ومشترك بين البلدان بشأن ميزنة مؤاتية للعمالة ووضع دليل للميزنة المؤاتية للعمالة من أجل أفريقيا.	زامبيا
	١-٢-٣. أدوات خاصة واستراتيجيات لبناء القدرات بشأن سياسات العمالة (بما في ذلك أطر سياسات الاقتصاد الكلي) من أجل العمال وأصحاب العمل.	أفريقيا، الدول العربية، آسيا، أوروبا، أمريكا اللاتينية
٢. التغير الهيكلي والسياسات القطاعية لتعزيز وظائف أكثر وأفضل	٢-١-٢. تحليل على مستوى الشركات لآثار بيئة الأعمال على الإنتاجية (المستوى الكلي) وظروف العمل (على مستوى المنشأة) بما في ذلك أربع دراسات حالة بشأن محركات وعوائق تحسين ظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	البرازيل، الصين، إندونيسيا، تركيا
	٢-٢-٢. المهارات من أجل التحول الهيكلي والسياسات القطاعية.	إندونيسيا، تركيا
	٢-٢-٣. موجز سياسي بشأن ممارسات الأعمال الشمولية في الصناعات الاستخراجية (التعدين).	موزامبيق، زامبيا
٣. مؤسسات سوق العمل لتعزيز وظائف أكثر وأفضل لنمو شامل	٣-١-٢. أربع دراسات حالة للبلدان التي نفذت تغييرات مؤسسية ناجحة في السنوات الأخيرة.	الأرجنتين، الصين، غانا، إندونيسيا
٤. مزيج من السياسات المتكاملة من أجل وظائف أكثر وأفضل	٤-١-١. وضع السياسة العامة وتحليل قطري على نحو متكامل (ستة بلدان) بالاستناد إلى الاحتياجات الخاصة بكل بلد.	كمبوديا، المغرب، نيبال، باراغواي، رواندا، زامبيا